

وعلى الحد من قولي الشافعي وعند مالك و احمد المسح الى
المرفقين يتخبط والى الكعبين جابض وحكي عن الزهري انه قال
المسح الى الاباط **فصل** و اجتمعوا على ان المحدث اذا تم
ثم وجد المأقبلة الدخول في الصلاة بطل يتيمة ويلزمه استعمال
الماء واختلفوا فيها اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فقال
الشافعي ان كانت الصلاة مما سبق فضرها بالتيمة بان يكون
مسافرا لم تنطل صلواته ويحضي ضربا ويطعمها ليتوضا افضل
وقال مالك يمتص فيرا ولا يقطعها وهي صحيحة وقال ابو حنيفة
يبطل يتيمة ويلزمه الخروج من الصلاة واستعمال الماء الا في
الجماعة والعديد وقال احمد تبطل مطلقا واجمعوا على انه
اذا روى الماء بعد فرائعه من الصلاة لا إعادة عليه وان كان
الوقت باقيا **فصل** التيمم لا يرفع الحديث بالاتفاق وقال
داود انه يرفع الحديث وهو ضعيف لانه لو رفع الحديث لما
عند وجود الماء لا يجوز الجمع بين فرضين يتيمة واحده عند
الشافعي ومالك و احمد وسواء في ذلك الحاضر والقائمين به قال
جماعة من اكارها الصحابة والشابدين وقال ابو حنيفة
التيمة كالوضوء بالماء يمتص به من الحديث الى الحديث او وجود
الماء وبد قال الثوري والحنبل **فصل** واجمعوا على ان
النسبة شرط في صحة التيمم وانفقوا على ان التيمم لا يرفع حدث
على الاستمرار بل يبيح الصلاة وحكي عن ابي حنيفة انه قال
يرفع الحديث ويبيح التيمم ان يؤم المتوضئين والتيمم يبيح
بالاجماع وحكي المنع عن ربهعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم
قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي و احمد وقال ابو حنيفة
يجوز **فصل** واتفق الثلاثة انه لا يجوز التيمم للصلاة
عليه

العديد

العديد والجماعة في الحاضر وان خيف في استراها و اجاز ذلك
ابو حنيفة واختلفوا في الحاضر اذا انعقد وعليه الموقوف
قوات الوقت فانه كان المأبعد اعنه او بيته اذا استغنى
منها تطوع التيمم فقد الشافعي يتيمة ويصل وعند مالك يتيمة
ولا يعيد وعند ابو حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض بد منه
الى ان يقدر على الماء **فصل** ومن خاف التلف منه استعمال الماء
جاز له تركه ويقيم بلا خلافه وان خاف الزيادة في المرض او
تأخر البرء او حدث مرضا لم يحق منه التلف جاز له عند ابي
حنيفة ومالك ان يتيمة بلا عاده وهو الرجح من ههنا
فق و احمد وقال عطاء والحسن لا يسباح التيمم بالمرض اصلا
ولا يبيح التيمم لمرضاة الا عند عدم الماء ومن وجد ما لا يبيحه
فان الرجح من قول الشافعي انه يجب استعماله قبل التيمم وقال
احمد يفضل ما يقدر عليه ويقيم للباقي وقال باقي الاثمة لا
يجب استعماله بل يتركه ويقيم **فصل** من كانه بعض
اعظانه قروح او كسر او جرح والصف عليه جيرة و
خاف من نزحها التلف فسد الشافعي يحس على الجيرة ويقيم
الى المسح التيمم وقال ابو حنيفة ومالك ان كانه بعض جسده
صحي او بعضه جرحا او قرحا فان كانه الاكثر الصحي غسله
وسقط حكم الجرح الا انه يستحب مسحه بالماء طوا وان كانه
الصحي الا التيمم وسقط غسل العضو الجرح وقال احمد يفضل
الصحيح ويقيم عن الجرح و اذا مسح على الجيرة وصل فلا يحا
دة عليه الا على قول الشافعي وهذا الرجح اذا وضعها على
جودت وقد وثقها **فصل** ومن حبس في المصير فلم
يقدر على الماء يتيمة عند مالك و احمد ولا إعادة عليه

بلغ